

الشركات المتعددة الجنسيات ودورها في تلوث البيئة "تحليل لبعض آثار التلوث البيئي في الدول النامية"

أحمد محمد علي النقراط*، حسين مصباح العلام**

كلية الاقتصاد بني وليد- ليبيا

*Ahmed_Anngrat@yahoo.com

**h64299@yahoo.com

المستخلص

تتناول هذه الورقة الشركات المتعددة الجنسيات تعريفها وخصائصها ودوافعها وأهدافها والمشاكل البيئية التي تترتب علي نشاطاتها بالدول النامية والآثار الاقتصادية والبيئية لهذه المشاكل. كما تتناول هذه الورقة سبل مواجهه الآثار السلبية لهذه الشركات علي مستقبل التنمية في الدول النامية والذي يعني بالضرورة إيجاد تنمية تأخذ في عين الاعتبار أهمية المحافظة علي البيئة وأستغلالها الاستغلال الامثل وحفظ حق الاجيال القادمة في التنمية.

المقدمة

تعد الشركات المتعددة الجنسيات من أهم خصائص العولمة الاقتصادية وكجزء رئيسي من النظام الاقتصادي العالمي من خلال التأثير في حركة الاستثمارات الاجنبية الصادرة والواردة عالمياً، حيث تتحكم هذه الشركات في الجزء الاكبر من هذه الاستثمارات وتوجهات النشاط الاستثماري الذي يختلف بين الدول المتقدمة والدول النامية، ففي الدول المتقدمة تتوجه استثماراتها الي قطاعات الصناعات التي تتميز بالتقنيات العالية مثل الالكترونيات والمعدات الكهربائية، أما أستثماراتها في الدول النامية فيتوجه الجزء الأكبر منها الي الصناعات الاستخراجية خاصة صناعات النفط والغاز والتعدين .

وحيث أن ظاهرة التلوث البيئي من اهم الظواهر العالمية التي نتجت عن الاستخدام المفرط وغير المخطط للبيئة والموارد الطبيعية فأستنزاف الغابات وقطع الاشجار واستنزاف المياه وزيادة معدلات تلوثها وزيادة استخدام المبيدات وتفاقم معدلات تلوث الهواء نتيجة للإنبعاثات الغازية الناتجة من الانشطة الصناعية المختلفة وما نتج عن ذلك من نفايات ادي الي حدوث عديد من المشاكل البيئية وعلي راسها مشكلة الاحتباس الحراري وزيادة معدلات حرارة الأرض و بالنظر الي كل ذلك وغيره من الآثار البيئية وخاصة في الدول النامية نجد ان النشاط الصناعي كان له دوره الكبير في ذلك. فأستمرار النمو الاقتصادي بوضعه الحالي والذي تقوده في العالم الشركات العابرة للقارات يؤدي الي أستنزاف الموارد الطبيعية للارض وتلوث البيئة التي نعيشها وزيادة الفوارق الاقتصادية والاجتماعية خاصة بين الدول المتقدمة والنامية مما أدى الي الوصول بالبشرية الي مفترق طرق عالي الحساسية يدعو بالضرورة الدول النامية الي إيجاد أنظمة اقتصادية واجتماعية مستدامة تحفظ قدرة الانسان علي إدارة الموارد الطبيعية بشكل لا يؤثر علي حقوق الاجيال القادمة ويخفف من تدهور البيئة.

وفي ذا الدراسة سيتم تناول الاتي:

أولاً: تعريف الشركات المتعددة الجنسيات وخصائصها

ثانياً: العوامل المحركة للاستثمارات الاجنبية في الاقتصاد العالمي

ثالثاً: الشركات المتعددة الجنسيات وتأثيرها في النشاط الاقتصادي العالمي

رابعاً: خصائص الدول النامية وتقسيماتها

خامساً: ماهية التلوث البيئي

سادساً: مصادر التلوث البيئي

سابعاً: أسباب التلوث البيئي

ثامناً: الآثار الناجمة عن التلوث البيئي

تاسعاً: سبل مواجهة الآثار السلبية للشركات المتعددة الجنسيات علي البيئة في الدول النامية

النتائج والتوصيات

أحمد محمد علي النقراط ، حوسين مصباح العلام

أولاً: تعريف وخصائص الشركات المتعددة الجنسيات

١ - تعريف الشركات متعددة الجنسيات:

هي الشركات التي تمتلك أو تدير بصورة مباشرة أو غير مباشرة نشاطا استثماريا سواء في مجال الإنتاج أو التسويق أو الخدمات خارج حدود الدولة الام بغض النظر عن عدد الدول المضيفة التي تمارس الشركة انشطتها فيها (أبو قحف، ٢٠٠١) حيث تعتمد هذه الشركات في انشطتها علي سوق متعدد الدول كما أن قراراتها واختياراتها واستراتيجياتها ذات طابع دولي فهي بقدر كبير من حرية تحريك ونقل الموارد ومن ثم عناصر الانتاج من رأس المال وعنصر العمل ونقل التكنولوجيا بين الدول المختلفة. (ورد، ٢٠٠٣)

٢ - خصائص الشركات المتعددة الجنسيات:

- تتمتع الشركات المتعددة الجنسيات بجموعة من الخصائص والسمات المميزة لها والتي تساعدها الي حد كبير في التأثير علي النظام الاقتصادي العالمي ومنها: (عبد الحميد، ٢٠٠٦)
- التركيز في النشاط الاستثماري
 - التأثير في نقل التكنولوجيا واحداث الثورة التكنولوجية
 - تأخذ شكل الكيانات الاقتصادية العملاقة ذات معدلات النمو المرتفعة
 - ازدياد درجة تنوع الأنشطة قطاعياً وجغرافياً
 - كبر مساحة اسواقها وامتدادها الجغرافي
 - القدرة علي تحويل الانتاج والاستثمار علي مستوي العالم
 - توافر مجموعة من المزايا الانتاجية والتسويقية
 - السعي الي أقامة التحالفات الاستراتيجية
 - الانتماء غالباً الي دول أقتصاديات السوق المتقدمة صناعياً
 - تعبئة المدخرات العالمية
 - التخطيط الاستراتيجي والادارة الاستراتيجية
 - تكوين انماط جديدة من التخصص وتقسيم العمل الدولي.

ثانياً: العوامل المحركة للاستثمارات الأجنبية المباشرة في الاقتصاد العالمي:

بلغت الشركات متعددة الجنسيات (٧٧) ألف شركة أمّ، وأكثر من ٧٧٠٠٠٠٠ فرع أجنبي من أفرعها من الشركات الأجنبية المنتسبة المحرك الرئيس لتدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة (النقراط، ٢٠٠٧) حيث بلغت القيمة المضافة لهذه الفروع الأجنبية في عام ٢٠٠٥ نحو ٤،٥ ترليون دولار ووظفت ٦٢ مليون شخص وصدّرت سلعاً وخدمات بقيمة تجاوزت الترليون.

وكانت عمليات اندماج الشركات وشرائها عبر الحدود القوة المحركة لتدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة الصادرة والواردة وحفزت عمليات الاندماج والشراء عبر الحدود لاسيما تلك التي تشارك فيها شركات في البلدان المتقدمة الزيادة التي سُجلت مؤخراً في الاستثمار الأجنبي المباشر فقد ارتفعت قيمة تلك العمليات بنسبة ٨٨% لعام ٢٠٠٥ مقارنة بالعام ٢٠٠٤ فبلغت ٧١٦ مليار دولار كما بالجدول رقم (١).

لقد كان لعمليات اندماج الشركات وشرائها عبر الحدود أهمية كبرى في زيادة التدفقات الصادرة والواردة من الاستثمارات الأجنبية المباشرة ، كما استمرت عمليات التخصيص وتحرير التجارة، وإزالة العوائق أمام حركة رؤوس الأموال، والاستثمارات الأجنبية ، واستمرت الدول في تعديل قوانينها وأنظمتها واتفاقياتها الوطنية التي تحكم الاستثمارات الأجنبية ؛ لكي تتكيف مع اتفاقية (TRIMS) وهي اتفاقية خاصة بالتجارة بالسلع في منظمة التجارة العالمية ، كما استمرت عمليات فتح الأسواق المالية وإلغاء الضوابط ، ونظم الرقابة الحكومية علي هذه الأسواق كعوامل رئيسة أخرى محركة لتدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة عالمياً .

الشركات المتعددة الجنسيات ودورها في تلوث البيئة "تحليل لبعض آثار التلوث البيئي في الدول النامية"

جدول (١). مؤشرات مختارة للاستثمار الاجنبي المباشر والإنتاج الدولي للفترة (٢٠٠٥-٢٠٠٠) (مليار دولار)

القيمة بالأسعار الجارية (مليار دولار)						البند
٢٠٠٥	٢٠٠٤	٢٠٠٣	٢٠٠٢	٢٠٠١	٢٠٠٠	
٩١٦	٧١١	٥٥٧,٩	٦١٧,٧	٨٣٢,٢	١٤٠٩,٦	تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد
٧٧٩	٨١٣	٥٦١,١	٥٣٩,٥	٧٦٤,٢	١٢٤٤,٥	تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الصادر
١٠١٣٠	٩٥٤٥	٨٢٤٥	٧٥٤٥	٦٨٤٦	٦٣١٤	رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد
١٠٦٧٢	١٠٣٢٥	٨١٩٧	٧٣٨٩	٦٥٨٢	٥٩٧٦	رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر الصادر
٥٥٨	٥٦٢	-	-	-	-	الدخل من الاستثمار المباشر الوارد
٦٤٤	٦٠٧	-	-	-	-	الدخل من الاستثمار المباشر الصادر
٧١٦	٣٨١	٢٩٧	٤٤٩	٦٠١	١١٤٤	عمليات اندماج وشرائها الشركات عبر الحدود
٢٢١٧١	٢٠٩٨٦	١٧٥٨٠	١٨٠٤٨	١٨٥١٧	١٥٦٨٠	المبيعات من الشركات الأجنبية المنتسبة
٤٥١٧	٤٢٨٣	٣٧٠٦	٣٦٠٠	٣٤٩٥	٣١٦٧	الإنتاج الإجمالي من الشركات الأجنبية المنتسبة
٤٥٥٦٤	٤٢٨٠٧	٣٠٣٦٢	٢٧٦٥٧	٢٤٩٥٢	٢١١٠٢	مجموع أصول الشركات التابعة الأجنبية المنتسبة
٤٢١٤	٣٧٣٣	٣٠٧٧	٢٨٣٨	٢٦٠٠	٣٥٧٢	صادرات الشركات الأجنبية المنتسبة
٦٢٠٩٥	٥٩٤٥٨	٥٤١٧٠	٥٣٨٧٥	٥٣٥٨١	٤٥٥٨٧	العمالة لدى الشركات الأجنبية المنتسبة (بالآلاف)
٤٤٦٧٤	٤٠٩٦٠	٣٦١٦٣	٣٤٠٣١	٣١٩٠٠	٣١٨٩٥	الناتج المحلي الإجمالي (بالأسعار الجارية)
٩٤٢٠	٨٧٠٠	٧٢٩٤	٦٩٨٧	٦٦٨٠	٦٤٦٦	إجمالي تكوين رأس المال الثابت
٩١	١١١	٧٧	٧٥	٧٣	٦٦	عائدات الاتاوات ورسوم التراخيص
١٢٦٤١	١١١٩٦	٩٢٢٨	٨٣٢٩	٧٤٣٠	٧٠٣٦	صادرات السلع والخدمات من غير عوامل الإنتاج

المصدر: تقرير الإستثمار العالمي للفترة (٢٠٠٥-٢٠٠٠)

أحمد محمد علي النقراط ، حوسين مصباح العلام

- لقد حصل التوسع الكبير في تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الصادرة والواردة عالمياً بفعل عدة عوامل من أبرزها (الجميلي، ٢٠٠٥)
- سياسة التحررية الاقتصادية التي تتبناها مختلف دول العالم .
 - سياسة تحرير التجارة بفعل انضمام دول العالم إلى منظمة التجارة العالمية وما أقرته الاتفاقيات بجولة أورغواي.
 - سياسة تحرير الاستثمارات الأجنبية المباشرة طبقاً لاتفاقية إجراءات الاستثمار المتصلة بالتجارة التي أقرتها جولة أورغواي .
 - الإجراءات والسياسات الاقتصادية التي اتخذتها الدول من أجل تحرير الاستثمارات الأجنبية الوافدة إليها من القيود النقدية، والمالية، والمصرفية والإدارية ، والتي قضت بتعديل قوانينها وتشريعاتها.
 - التوسع في عقد اتفاقيات الاستثمار الثنائية الهادفة إلى تشجيع الاستثمارات الأجنبية المباشرة.
 - التطورات التكنولوجية الهائلة التي دفعت الشركات المتعددة الجنسيات إلى البحث عن المجالات التي تزيد من كفاءة الاستثمارات وتعظيم إرباحها بغض النظر عن التكاليف التي تتحملها الدول المضيفة .
 - زيادة المنافسة بين الشركات للسيطرة على الأسواق الخارجية، وزيادة القدرة التنافسية لصادراتها والبحث عن مصادر المواد الأولية.

ثالثاً: الشركات متعددة الجنسيات وتأثيرها في النشاط الاقتصادي العالمي

تزايد دور الشركات متعددة الجنسيات التي يبلغ تعدادها في الاقتصاد العالمي عام ٢٠٠٥ ، (٧٧) ألف شركة متعددة الجنسيات مع فروعها المنتسبة التي يبلغ تعدادها (٧٧٠) ألف شركة منتسبة في الاقتصاد العالمي والتي أخذت تلعب دوراً رئيساً في تحريك تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة والصادرة من خلال مساهمتها في الإنتاج الدولي، وفي إطار مساهمة الشركات متعددة الجنسيات في الإنتاج الدولي نجد أن الجزء الأكبر من الاستثمارات الدولية ينفذ من خلال الشركات متعددة الجنسيات حيث يلاحظ أن الخريطة الاستثمارية للاستثمار الدولي تتأثر بتوجهات النشاط الاستثماري للشركات متعددة الجنسيات، فهي تؤثر بشكل فعال على توجهات الاستثمار الدولي عبر العالم بل إن هذه الشركات تؤثر من ناحية أخرى على هيكل الاستثمار الدولي من منظور النشاط الاقتصادي، فنشاط هذه الشركات في الدول المتقدمة يختلف عنه في الدول النامية ففي الدول المتقدمة يتوجه جزء كبير من استثمارات الشركات إلى قطاع الصناعات التحويلية خاصة الصناعات التي تتميز بالتقنية المرتفعة مثل الإلكترونيات والحاسب الآلية والمعدات الكهربائية، أما استثمارات تلك الشركات في الدول النامية فيتوجه جزء كبير نحو الصناعات الاستخراجية ، يترتب على ذلك وما يترتب على ذلك تزايد استنزاف للموارد الخام والأولية التي تعتبر الدول النامية من مصادرها الرئيسية عالمياً مما يترتب على ذلك تدهور للبيئة، ويعود السبب الرئيس وراء قيام الشركات متعددة الجنسيات بتنويع نشاطها إلى اعتبار اقتصادي مهم، يعتبر من أهم مبادئ اقتصاديات السوق وهو إن الربح حافز على الإنتاج.

ويضاف إلى ذلك أن الشركات المتعددة الجنسيات بما تملكه من قدرات تكنولوجية عالية، وإمكانيات، وموارد ، يمكن أن تؤثر في هيكل التجارة العالمية من خلال اكتساب الكثير من المواقع في دول العالم الميزة التنافسية المكتسبة في الكثير من الصناعات والأنشطة ، التي تقوم على اكتساب تلك الميزة التنافسية من خلال عناصر الجودة، والتكلفة، والإنتاجية، والسعر، وهو ما يؤدي إلى زيادة الإنتاج العالمي، وبالتالي زيادة التجارة العالمية بين دول العالم المختلفة عبر الشركات متعددة الجنسيات ، مما أدى بهذه الشركات إلى أن تطالب العالم من خلال منظمة التجارة العالمية لفتح أبواب اقتصاده، وأسواقه على مصراعها؛ لتتمكن هذه الشركات من تجاوز آخر الحدود المانعة لسيطرتها الكاملة على الأسواق العالمية وإلغاء الشركات المحلية، والقطاعات الوطنية، وبخاصة في الدول النامية.

رابعاً: خصائص الدول النامية وتقسيماتها

١ - تعريف الدول النامية:

الدولة النامية هي تلك الدولة التي ينخفض فيها مستوى المعيشة نسبة إلى مستوى المعيشة في الدول المتقدمة اقتصادياً مثل أمريكا وأوروبا أو بمعنى آخر هي تلك الدولة التي يكون فيها متوسط الدخل الفرد الحقيقي منخفضاً نسبة إلى مستوى معين في الدول المتقدمة. (الطبولي، ٢٠٠٧)

٢ - خصائص الدول النامية :

بالرغم من بعض الاختلافات والتباينات المتواجدة على مستوى الدول النامية في كل من إفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية، إلا إن هناك بعض السمات الموحدة والخصائص المشتركة لدول العالم الثالث والدول النامية عموماً، والتي

الشركات المتعددة الجنسيات ودورها في تلوث البيئة "تحليل لبعض آثار التلوث البيئي في الدول النامية"

توضح الإطار المشترك المتشابه بين الدول. ويمكن حصر وتوصيف تلك الخصائص المشتركة في سبع مجموعات (عناصر) رئيسية هي (تودارو، ٢٠٠٩):

- انخفاض مستويات المعيشة والتي يمكن توصيفها بأنها تتمثل في انخفاض الدخل ودرجة عدم المساواة وتدهور الصحة وتقدم التعليم وزيادة الأمية.
- انخفاض مستويات الإنتاجية.
- المعدلات المرتفعة للنمو السكاني وأعباء الإعالة.
- زيادة ارتفاع معدلات البطالة
- الاعتماد المتزايد علي الإنتاج الزراعي وصادرات المنتجات الأولية.
- شروع ظاهرة عدم كمال الأسواق ومحدودية المعلومات وعدم كمالها.
- هيمنة العلاقات الدولية وزيادة الاعتمادية والسيطرة الخارجية علي هذه الدول أي التعبئة للدول المتقدمة.

٣ - تقسيمات الدول النامية:-

قد يكون من المخاطرة أن نحاول تعميم الكلام علي عدد ١٥٧ دولة نامية، وقل نمواً الاعضاء في الأمم المتحدة وبنتمون للعالم الثالث، ولكن مع ذلك فكل هذه الدول تشترك في خصائص وسمات منها الفقر وضعف وتدهور شروط التجارة ، وانخفاض الانتاجية وضعف القوانين الاقتصادية والبيئية بالرغم من ان هناك تباين في الثقافة والظروف الاقتصادية والهيكل الاجتماعية والسياسية السكانية.

الا أن نظام تصنيف الأمم المتحدة، والذي يشير الي التفرقة بين ثلاث مجموعات رئيسية تقع داخل العالم الثالث. استنادا الي متوسط دخل الفرد يمكن تقسيم الدول النامية حسب مجموعات الدخل الي الآتي:-

- الدول منخفضة الدخل وعددها ٦١ دولة: ويكون فيها متوسط نصيب الفرد من الدخل اقل من ٧٨٥ دولار سنويا .
- الدول متوسطة الدخل وعددها ٦٢ دولة: ويكون فيها متوسط نصيب الفرد من الدخل من ٧٨٦ إلي ٣١٢٥ دولار سنويا.
- الدول حديثة التصنيع وعدد ١١ دولة إضافة الي الدول المصدرة للنفط وعددها ١٣ دولة: وتصنف من الشريحة العليا من الدول متوسطة الدخل ، حيث يتراوح متوسط الدخل الفرد بين ٣١٢٦ الي ٩٦٥٥ دولارا.

خامسا: ماهية التلوث البيئي

يقصد بالتلوث البيئي كل تغيير كمي أو كيميائي في مكونات البيئة الحية أو غير الحية والذي لا تستطيع الأنظمة البيئية أستعباه دون إن تختل توازنها، والتلوث بهذا المعني متنوع المتسببات، بيولوجيا أو كيميائيا أو فيزيائيا وبسببها انتشرت الملوثات وان كانت بنسب مختلفة في الغذاء والماء والهواء والتربة مما جعلها تشمل البيئة بكافة عناصرها، ومن هنا تتبع خطورتها كمشكلة تنال من حياة الإنسان في الحاضر والمستقبل بإرادته الواعية أو غير واعية، وعليه فأن التلوث البيئي هو أي تغيير فيزيائي أو كيميائي أو بيولوجي مميز، ويؤدي إلي تأثير ضار علي الهواء أو الماء أو الأرض أو يضر بصحة الإنسان والكاننات الحية وكذلك الإضرار بالعملية الإنتاجية كنتيجة للتأثير علي حالة الموارد المتجددة (مزاخرة، ٢٠٠٣).

سادساً: مصادر التلوث البيئي

١. مصادر طبيعية: وهي التي تنتج من مكونات البيئة ذاتها دون تدخل الإنسان كالأتربة وانتقالاتها عن طريق الرياح والغازات التي تخرج من البراكين

٢. مصادر صناعية:

وهي التي تنتج من فعل الإنسان وبخاصة من الأنشطة الصناعية المختلفة من تقنيات صناعية ووسائل نقل ونواتج شركات النفط والغاز وبعض الصناعات الاخرى، حيث تلعب الشركات الكبرى في العالم دورا في تدمير البيئة وهي سبب الغالبية العظمي من المشاكل البيئية في العالم ويمكن تلخيص أهم ادوار هذه الشركات في تلويث البيئة في الاتي (النقراط، ٢٠١٠) تدمير طبقة الأوزون، التغير المناخي، الملوثات العضوية الثابتة ، المخلفات المشعة، التعدين، التقنيات الالكترونية الحديثة، الشركات الزراعية، إزالة الغابات، استنزاف الموارد.

أحمد محمد علي النقراط ، حوسين مصباح العلام

سابعاً: أسباب التلوث البيئي

- تفاقت مشكلات البيئة في الآونة الأخيرة وخاصة في الدول النامية بسبب تفاعل جملة من الأسباب منها(ناصر، ٢٠٠٦، النقراط، ٢٠٠٧) :
- الزيادة السكانية الكبيرة وتجمع البشر في تجمعات سكانية كبيرة تصل في العديد من مدن العالم إلي أكثر من عشرة ملايين نسمة.
 - استمرار النمو الاقتصادي بوضعه الحالي والذي تقوده في العالم الشركات العابرة للقارات يؤدي إلي استنزاف الموارد الطبيعية للأرض وتلويث البيئة التي نعيش فيها، وزيادة الفوارق الاقتصادية والاجتماعية بين الأفراد والمجتمعات، وخاصة الدول النامية.
 - بحث الدول النامية عن الاستثمارات الأجنبية بأي ثمن وضمن تشريعات غير صارمة مقارنة بالدول المتقدمة ودون مراعاة الشركات للشروط والمعايير البيئية في إطار بحثها الدؤوب عن مصادر الطاقة ومصادر السلع الأولية والتي من مصادرها الرئيسية الدول النامية.

ثامناً: الآثار الناجمة عن التلوث البيئي

- لقد تحولت الظواهر التي تحدث نتيجة تلوث البيئة عموماً كنتيجة استنزاف الموارد الطبيعية وعدم مراعاة الشروط والمعايير البيئية في الإنتاج أدي الي مشاكل معقدة في عالمنا اليوم ، خاصة في ظل توسع الشركات المتعددة الجنسيات في السيطرة علي الأسواق العالمية والحصول علي المزيد من المكاسب المالية في ضوء اتفاقية " TRIMS " وشروطها خاصة في الدول النامية التي تبحث عن الاستثمارات الاجنبية باي ثمن ضمن تشريعات وقوانين غير صارمة حيث تلعب الشركات الكبرى في العالم دورا كبير في تدمير البيئة وهي سبب الغالبية العظمي من المشاكل البيئية في العالم مما ينتج عنه مجموعة من الآثار السلبية والضارة بالبيئية والتي من بينها الأتي (وردم، ٢٠٠٥، النقراط، ٢٠٠٧)
- استنزاف طبقة الأوزون
 - التغير المناخي
 - المخلفات المشعة
 - إزالة الغابات
 - ٥. استنزاف الموارد الطبيعية
 - ٦. زيادة معدلات الأمراض بسبب التدمير المستمر للبيئة المحيطة
 - ٧. تدهور النظام البيئي
 - ٨. التأثير بشكل كبير علي حقوق الأجيال القادمة في الحصول علي تنمية حقيقية
 - إن معظم التحديات الهامة للبيئة في الدول النامية في العقود القادمة سوف تكون بسبب استنزاف الموارد الطبيعية والأنشطة الصناعية المختلفة والتي تسيطر علي جزء كبير منها الشركات الأجنبية من خلال عمليات احتكار الإنتاج والتصدير، والجدول التالي يلخص أهم المشاكل البيئية وتأثيرها علي علي الصحة والإنتاجية في دول العالم الثالث وفيه تقسم المخاطر الي سبع مجموعات هي(تودارو، ٢٠٠٩).

ومن خلال البيانات في الجدول (٢) يتضح أن هناك أثار سلبية خطيرة سوف تواجه العالم بشكل عام والدول النامية بشكل خاص نتج عنه تأثيرات علي اقتصاديات الدول النامية بسبب زيادة التكاليف برامج التنمية وتخفيف الإضرار الناتجة عن التلوث البيئية واستنزاف الموارد والجدير بالذكر إن معهد مراقبة البيئة العالمية أشار منذ ١٩٧٤ الي شعوره بالقلق اتجاه انحصار الغطاء النباتي واتساع مساحات الصحاري وتدهور المراعي واختفاء بعض الحيوانات وفقدان التنوع الحيوي وانهيار مصائد الأسماك ، ونقص المياه الصالحة للشرب والتي تعد من اكب المشاكل التي تواجه الدول النامية، وارتفاع درجات الحرارة ، وجفاف الأنهار ، وذوبان أنهار الجليد وارتفاع مستوي سطح البحار وانخفاض طبقات المياه الجوفية و من الأسباب الرئيسية في ذلك هو ارتفاع مستويات غاز ثاني أكسيد الكربون الناتج عن الأنشطة الصناعية المختلفة وغير الخاضعة للشروط والمعايير البيئية.(براون، ٢٠٠٣)

وبالإشارة الي أحدي أهم نماذج النمو الاقتصادي وهو نموذج "نادي روما" والذي ظهر في ١٩٧٢ والذي سمي بنموذج حدود النمو والتي أشرف عليها معهد ماسا شو سبتس للتكنولوجيا، والذي كان مضمونه الرئيسي يشير الي:(أبد جمان ١٩٩٩) انه إذا استمرت الاتجاهات الحالية للنمو في السكان وإنتاج الغذاء والتصنيع وتلوث البيئة ونضوب الموارد، فان حدود النمو الاقتصادي علي الكرة الارضية سوف تبلغ منتهاها خلال المائة عام القادمة.

الشركات المتعددة الجنسيات ودورها في تلوث البيئة "تحليل لبعض آثار التلوث البيئي في الدول النامية"

الجدول (٢). الآثار الصحية والاقتصادية للمشاكل البيئية

المشاكل البيئية	الأثر على الصحة	الأثر على الإنتاجية
تلوث المياه وندرتها	أكثر من ٢ مليون يموتون سنويا بسبب المياه الملوثة فضلا عن عدة مليارات من البشر يصابون بالعديد من الأمراض الناجمة عن ذلك ومن ثم زيادة المخاطر الصحية خاصة بالنسبة للفقراء بسبب ندرة المياه.	الأثر السلبي على الثروة السمكية وعلي توافر المياه اللازمة للشرب وعلي إنتاجية المواطنين وعلي توفير المياه الكافية للنشاط الزراعي والنشاط الصناعي ونقص في النشاط الاقتصادي بصفة عامة.
تلوث الهواء	من ٣٠٠ إلى ٧٠٠ ألف يموتون سنويا بسبب تلوث الهواء واستنشاق الهواء غير النقي نصفهم من الأطفال، كما أن من ٤٠٠ إلى ٧٠٠ مليون معظمهم من الأطفال والنساء يصابون بسبب الدخان المتصاعد في الهواء والموجود في المنازل بسبب الطهي وحرق الأخشاب.	تأثيره السلبي على الأمطار الحمضية وتأثيره علي الأنشطة الصناعية والزراعية والخدمية المختلفة والغابات.
المخلفات الصلبة والخطيرة	مزيد من الأمراض الناجمة عن القمامة وانسداد المجاري وقد تتسبب في بعض الوفيات ناهيك عن الأمراض.	تلوث موارد المياه الأرضية والجوفية والتي تستخدم في الأنشطة الإنتاجية
التدهور الحاد للتربة وخصوبتها	نقص الغذاء لدي أسر المزارعين الفقراء وسرعة التأثير بالجفاف	انخفاض إنتاجية الحقول بالتالي انخفاض ال GDP بحوالي ١,٥% وزيادة ملوحة الأرض
إزالة وقطع الأشجار	مزيد من الأمراض وحالات الوفاة الناجمة عن الفيضانات	فقد مصادر الأخشاب وارتفاع مستويات الكربون
فقد التنوع البيولوجي	الفقد المحتمل للأدوية الجديدة	فقد في الموارد المختلفة وانخفاض في القدرة علي التكيف مع البيئة
التغيرات في الغلاف الجوي	الزيادة المحتملة في الأمراض الوراثية، المخاطر الناجمة عن التغيرات المناخية الطبيعية، الأمراض الناجمة عن انخفاض طبقة الأوزون ٣٠٠ ألف حالة إصابة بمرض سرطان الجلد.	تغيرات في مستوي البحار ، تغيرات إقليمية في الإنتاجية الزراعية، انقطاع ف سلسلة الأغذية البحرية.

المصدر: التنمية الاقتصادية، (ميشيل تودارو، ٢٠٠٩)

تاسعا: سبل المواجهة الآثار السلبية

بالنظر الي الواقع الاقتصادي والسياسي والاجتماعي في الدول النامية وفي ظل الامكانيات المتاحة في هذه الدول النامية قانه من المهم التعرف علي كيفية مواجهة الآثار الناجمة عن التلوث البيئي والذي يعود جزء منه الي طبيعة ونشاط عمل الشركات المتعددة الجنسيات والتي تستدعي تبني برامج عمل تتضمن القيام ببعض الاجراءات الفعلية وفي محاور عديدة من شأنها تخفف الآثار السلبية الناجمة عن التلوث البيئي وتجنب الدول النامية العديد من المخاطر المحتملة وذلك عن طريق الاتي:

١. معالجة التلوث الصناعي باستخدام تكنولوجيا حديثة عن طريق إنشاء معدات معالجة كفيلة بتخفيض نسبة الملوثات الي الحد المسموح بع عالميا
٢. سن القوانين والتشريعات والضرائب علي الشركات والمؤسسات التي تساهم في زيادة نسبة التلوث
٣. إيجاد تشريعات داخل الأنظمة الاقتصادية في الدول النامية نأخذ أهمية البيئة ومعاييرها علي محمد الجد والتي من ضمنها وضع آلية للتوازن في استهلاك الموارد الطبيعية والحفاظ علي البيئة
٤. إدماج البعد البيئي من خلال القيام بعملية تقييم الأثر البيئي لمشاريع التنمية
٥. تطوير أدوات الاقتصاد البيئي والاعتماد عليها في إدارة الاقتصاد والوطني والعالمي كبديل عن أدوات الاقتصاد الرأسمالي الذي يعتمد علي مؤشرات النمو ويتجاهل الإضرار والتكاليف البيئية والاجتماعية و تطوير أدوات الإدارة البيئية السليمة فهي الخطوة الأولى علي سلم التنمية المستدامة

أحمد محمد علي النقراط ، حوسين مصباح العلام

النتائج والتوصيات

من خلال دراسة موضوع الشركات المتعددة الجنسيات ودورها في تلوث البيئة في الدول النامية امكن الوصول الي مجموعة من النتائج من اهمها:

١. تعد الشركات المتعددة الجنسيات والبالغ عددها (٧٧ الف شركة رئيسية في العالم للعام ٢٠٠٥، هي المحرك الرئيسي لتدفقات الاستثمارات الاجنبية المباشرة الواردة عالميا اذ صدرت هذه الشركات سلعا وخدمات بقية تجاوزت ٤ ترليون دولار للعام ٢٠٠٥، والذي يعبر عن نتاج تنظيمي للقوانين الاساسية للانتاج (التراكم، وتقسيم العمل، والتسويق والتوزيع)، والتي تتم علي صعيد عالمي.
٢. أن الهدف الأساس للشركات المتعددة الجنسيات ليست الفاعلية في توزيع موارد العالم بل الربحية ، والقوة ، من خلال استغلال هذه الموارد باستخدام جميع الوسائل التي في حوزتها؛ لتحقيق ذلك، وليس أدل على ذلك أن نشاط هذه الشركات في الدول المتقدمة يختلف عنه في الدول النامية ، ففي الدول المتقدمة يتوجه جزء كبير من استثمارات الشركات إلى قطاعات الصناعات التحويلية ، خاصة الصناعات التي تتميز بالتقنية المرتفعة مثل الالكترونيات، والحاسب الآلية، والمعدات الكهربائية ، أما استثمارات تلك الشركات في الدول النامية فيتوجه جزء كبير منه نحو الصناعات الاستخراجية، والبحث عن مصادر المواد الاولية دون النظر الي التكاليف الاقتصادية التي تتحملها تلك الدول نتيجة تلوث البيئة
٣. تتشابه الدول النامية في كثير من السمات والخصائص والتي تبين طبيعة الواقع الاقتصادي لتلك الدول ومن اهم هذه الخصائص، انخفاض مستويات المعيشة، زيادة النمو السكاني فيها، وأعمالها المتزايد علي القطاع الزراعي، وصادراتها من منتجات الخام الاولية، واعتمادها بشكل كبير علي الدول المتقدمة وشركاتها.
٤. من أهم أسباب التلوث البيئي في الدول النامية نشاط الشركات المتعددة الجنسيات فيها في ظل تشريعات وقوانين غير صارمة مقارنة بالدول المتقدمة.
٥. من أهم الآثار السلبية والضارة بالبيئة هي زيادة التكاليف الاقتصادية للتنمية وانخفاض إنتاجية الموارد الاقتصادية وخاصة المورد البشري، وتزايد أستنزاف الموارد الطبيعية بالإضافة الي الآثار الصحية نتيجة تزايد الأمراض الناتجة عن تلوث المياه وندرته وتلوث الهواء الجوي وتزايد المخلفات الصلبة، بالإضافة الي التأثير علي حقوق الاجيال القادمة في التنمية.

التوصيات

- من خلال ماورد من عرض وتحليل لواقع الشركات المتعددة الجنسيات ودورها في تلوث البيئة في الدول النامية لذلك نقترح جملة من التوصيات لتخفيف الآثار السلبية علي البيئة منها مايلي
١. ضرورة العمل علي تقوية الموقف التفاوضي للدول النامية في مواجهة الشركات المتعددة الجنسيات ، وهذا يتطلب تقويما دقيقا لعناصر القوة الذاتية (المالية ، البشرية ، المواد الخام) وتطويرها للحصول علي وضع أفضل مع هذه الشركات أثناء التعاقد معها.
 ٢. وضع استراتيجيه واضحة في إطار خططها التنموية ، تضمن إيجاد قوانين وسياسات تأخذ بالحفاظة علي البيئة ومعاييرها علي محمل الجد
 ٣. تبني سياسات موحدة في الدول النامية لحراك دولي لتقنين أعمال الشركات المتعددة الجنسيات من خلال ميثاق يضع الأطر لتحميلها المسؤولية عن الآثار السلبية لتلوث البيئة

المراجع

- أبو القاسم الطبولي، أساسيات الاقتصاد، الدار الجماهيرية للنشر، طرابلس، ٢٠٠٦
- أحمد محمد النقراط ، اتفاقية إجراءات الاستثمار المرتبطة بالتجارة أبعادها علي اقتصاديات الدول النامية، رسالة ماجستير غير منشورة ، أكاديمية الدراسات العليا، طرابلس، ٢٠٠٧
- أحمد محمد النقراط، اتفاقية إجراءات الاستثمار المتصلة بالتجارة وأبعادها الاقتصادية علي مسار التنمية العربية، مجلة جمعية الأكاديمية المصرية لتنمية البيئة، العدد الثالث، ٢٠١٠، القاهرة
- أيمن سليمان مزاهرة، علي فلح شوابكة، البيئة والمجتمع ، دار الشروق للنشر والتوزيع ، الطبعة الأولى ، الأردن ، ٢٠٠٤
- باتر محمد وردم ، العالم ليس للبيع، الاهلية للنشر والتوزيع، عمان ، الاردن ، ٢٠٠٣
- حميد جميلي، دراسات معاصرة في الاقتصاد الدولي، أكاديمية الدراسات العليا، طرابلس، (٢٠٠٧)
- عبد السلام أبو قحف، اقتصاديات الاستثمار الدولي، المكتب العربي الحديث ، تقرير، الاسكندرية ، مصر ، ١٩٩١

الشركات المتعددة الجنسيات ودورها في تلوث البيئة "تحليل لبعض آثار التلوث البيئي في الدول النامية"

- عبد العزيز قاسم محراب، الآثار الاقتصادية لتلوث البيئة، مركز الإسكندرية للكتاب ط(١) ٢٠٠٦
- عبد المطالب عبد الحميد، العولمة الاقتصادية منظماتها شركاتها، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، ٢٠٠٦
- ليستر براون- اقتصاد البيئة- ترجمة أحمد أمين الجمل- الجمعية المصرية انشر المعرفة والثقافة العالمية، ط(١) ٢٠٠٣
- مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الانكتاد)، الامم المت حدة، نيويورك، تقرير الاستثمار العالمي، ٢٠٠٦
- مايكل ابديجمان، الاقتصاد الكلي، ترجمة، محمد إبراهيم منصور، دار المريخ، السعودية، ١٩٩٩
- مثنى عبد اله ناصر، اقتصاديات البيئة ومنهج تحليل المنفعة، مجلة الدراسات بيئية، العدد الأول، ٢٠٠٦، طرابلس.
- ميشيل تودارو- التنمية الاقتصادية - ترجمة محمود حسني - دار المريخ، السعودية ، ط(١) ٢٠٠٩